الأمم المتحدة
S/2017/573
مجلس الأمن
Distr.: General
7 August 2017
Arabic
Original: English

# رسالة مؤرخة ٧ أب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

أتشرف بأن أحيل طيه التقرير العشرين المقدم من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ عملا بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، الذي قدم إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وفقا للفقرة (أ) من المرفق الأول للقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير وإصدارهما باعتبارهما من وثائق المجلس.

(*توقيع*) خيرت **عمروف**
الرئيس
لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات
١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)
بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)
وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من
أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

080817 210717 17-11237 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

**رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، وفقا للفقرة (أ) من المرفق الأول للقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، إلى رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات**

أتشرف بأن أشير إلى الفقرة (أ) من المرفق الأول للقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، التي طلب فيها مجلس الأمن إلى فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات أن يقدم إلى ”لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، كل ستة أشهر، تقريرين خطيين شاملين ومستقلين يحال أولهما في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦“.

وعليه، فإنني أحيل إليكم التقرير الشامل العشرين لفريق الرصد، المقدم عملا بالمرفق الأول من القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥). ويشير الفريق إلى أن الوثيقة المرجعية هي الأصل الإنكليزي.

(*توقيع*) هانز – جاكوب **شيندلر**
منسق فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

# التقرير العشرون المقدم من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات عملا بالقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

## المحتويات

*الصفحة*


أولا – لمحة عامة عن التهديد ..... ٥

ألف – الخطر المتنامي الذي يهدد به تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة ..... ٥

باء – تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام: تدفق الأموال والأفراد ..... ٥

جيم – العائدون والمنتقلون ..... ٥

ثانيا – الاتجاهات الإقليمية ..... ٦

ألف – أوروبا ..... ٦

باء – الشام ..... ٨

جيم – شبه الجزيرة العربية ..... ١٠

دال – أفريقيا ..... ١٣

هاء – وسط وجنوب آسيا ..... ١٧

واو – جنوب شرق آسيا ..... ١٩

ثالثا – تقييم الأثر ..... ٢٢

ألف – الأثر الواقع على الدولة الإسلامية في العراق والشام ..... ٢٢

باء – الأثر الواقع على تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب ..... ٢٣

رابعا – تدابير الجزاءات ..... ٢٤

ألف – تجميد الأصول ..... ٢٤

باء – حظر السفر ..... ٢٦

جيم – حظر توريد الأسلحة ..... ٢٧

دال – قائمة الجزاءات ..... ٢٨

خامسا – أنشطة الفريق والتعليقات ..... ٢٩

المرفق

الدعاوى المرفوعة من قبل أشخاص مدرجين في قائمة الجزاءات أو المتصلة بهم ..... ٣٠

*موجز*

ما برح التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)[أ] يتنامى. فعلى الرغم من الضغوط العسكرية المفروضة على التنظيم في العراق والجمهورية العربية السورية والمناطق الأخرى في مختلف أنحاء العالم، لا يزال التنظيم الأم قادرا على إرسال الأموال خارج منطقة النزاع إلى مؤيديه. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال التنظيم مستمرا في الحفز على شن الهجمات الخارجية والتمكين من ذلك[ب]، حسب ما يتبين من ارتفاع وتيرة الهجمات في أوروبا.

وقد أظهر تنظيم القاعدة والجماعات المنتسبة له على وجه الخصوص قدرة كبيرة على الصمود في بعض المناطق، مثل غرب أفريقيا وشرق أفريقيا وشبه الجزيرة العربية، وتحتفظ تلك الكيانات بشبكات أقوى في مناطقها بالمقارنة مع الجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدول الإسلامية) العاملة في تلك المناطق. وفي حين أن التنافس الاستراتيجي بين تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة ما زال مستمرا (انظر S/2016/629، الفقرات ١-٣)، فإن تغير التحالفات والتعاون بين المقاتلين على المستوى التكتيكي في عدة مناطق يسمح لهم أيضا بالتنقل بين مختلف الجماعات.

ولا يزال التهديد في جنوب شرق آسيا آخذ في الازدياد. وحسب المبين في التقرير السابق لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (انظر S/2017/35، الفقرات ٥٩-٦٣)، يود تنظيم الدولة الإسلامية أن يوجد موطئ قدم له في المنطقة. وتشهد الأحداث الأخيرة التي وقعت في جنوب الفلبين بخطورة هذا التهديد.

وقد استمر العدد الإجمالي من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يسافرون إلى الجمهورية العربية السورية والعراق في التناقص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة المالية لتنظيم الدولة الإسلامية الأم ما زالت مستمرة في التدهور، وهو ما يرجع أساسا للضغط العسكري المتواصل المفروض على تلك الجماعة.

(أ) مدرج في القائمة تحت اسم تنظيم القاعدة في العراق (QDe.115).

(ب) الهجمات التي تجرى خارج الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية ومناطق النزاع.

# أولا – لمحة عامة عن التهديد

## ألف – الخطر المتنامي الذي يهدد به تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة

١ – إن الخطر الذي يهدد به تنظيم الدولة الإسلامية آخذ في التنامي. وفي الوقت نفسه، أظهر تنظيم القاعدة أنه لا يزال يشكل تهديدا كبيرا في عدة مناطق حول العالم. وما زال تنظيم الدولة الإسلامية الأم في العراق والجمهورية العربية السورية يتكيف مع استمرار الضغط العسكري المفروض عليه، إذ أنه يفوض مسؤولية صنع القرار إلى مستويات أدنى ليعهد بها إلى القادة المحليين، كما أنه تحوّل إلى الاتصالات المشفرة (انظر S/2017/35، الفقرتان ١٦-١٧). وهو يواصل أيضا في إطار الرد على ذلك الضغط التشديد على الهجمات الخارجية التي يشنها أعضاء التنظيم والمتعاطفون معه. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت شبكات تنظيم القاعدة صامدة. ففي غرب أفريقيا، شكل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (QDe.014)، إلى جانب بعض الجماعات المنشقة عنه، تحالفا جديدا يسمى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين.

## باء – تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام: تدفق الأموال والأفراد

٢ – على الرغم من الضغط العسكري وانخفاض الإيرادات، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية الأم يقوم بإرسال أموال إلى الجهات المنتسبة للتنظيم في جميع أنحاء العالم، باستخدام خليط من خدمات تحويل الأموال أو نقل الأشياء العالية القيمة، ونقل المبالغ النقدية الضخمة[١]. كذلك أرسلت قيادة التنظيم الأساسية أموالا إلى أماكن ليس فيها جماعات تنتسب له، وهو ما يمثل، وفقا لتقييم الدول الأعضاء، محاولة للتحضير لهزيمته العسكرية في نهاية المطاف في الجمهورية العربية السورية والعراق (انظر S/2017/467، الفقرة ١٣). وكثيرا ما يجري تقسيم تحويلات الأموال إلى مبالغ صغيرة، مما يجعل اكتشافها أكثر صعوبة[٢]. ويستخدم تنظيم الدولة الإسلامية، في بعض الحالات، مقدمي خدمات توصيل المبالغ النقدية المحترفين الذين يتلقون أجرا مقابل خدماتهم ويجري اختيارهم على أساس جنسيتهم وقدرتهم على السفر إلى بلدان محددة[٣]. بيد أن نقل تلك الأموال يعتمد اعتمادا كبيرا على طرق المرور العابر التي تم قطع العديد منها[٤]. كذلك أخذ التنظيم بشكل متزايد يحث المنتسبين إليه على أن يزيدوا من قدرتهم على الاكتفاء الذاتي من الناحية المالية (انظر S/2017/467، الفقرة ١٢). غير أنه من المحتمل أن يواصل التنظيم تمويل المنتسبين إليه ما دامت لديه الوسائل للقيام بذلك[٥].

## جيم – العائدون والمنتقلون

٣ – بالإضافة إلى الجهود التي يبذلها تنظيم الدولة الإسلامية الأم من أجل تحويل الأموال إلى خارج العراق والجمهورية العربية السورية، فإنه قد يهدف أيضا إلى زرع أفراد في جميع أنحاء العالم. وأوضحت

(١) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٢) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٣) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٤) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٥) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

دولة عضو أن الأفراد الذين يغادرون منطقة النزاع يبدو أنهم قد تلقوا إحاطة مفصلة عن كيفية التصرف عند مواجهة السلطات الحكومية، في محاولة واضحة للتأكد من أنهم لن يرحّلوا إلى بلدان يمكن فيها إلقاء القبض عليهم. وقد يشير ذلك إلى أن التنظيم يبذل محاولة متعمدة لإرساء وجود له في مناطق مختلفة من خلال هؤلاء الأفراد الذين ينتقلون إلى تلك المناطق.

٤ - أما العائدون، فهم يمثلون تحديا مختلفا. وقد أوضحت عدة دول أعضاء أن العائدين يندرجون عموما ضمن ثلاث فئات عريضة. وتشمل الفئة الأولى العائدين الذين خاب أملهم في تنظيم الدولة الإسلامية كجماعة وفي الإرهاب كإيديولوجية، ولذلك يمكن إبعادهم عن التطرف وإعادة إدماجهم. وتشمل الفئة الثانية، وهي أصغر عددا بكثير، الأفراد الذين يعودون لهدف محدد هو تنفيذ هجمات إرهابية، وبالتالي يشكلون خطرا كبيرا على الدول الأعضاء. أما الفئة الثالثة، فهي الأصعب في التوصيف، ذلك أنها تشمل أفرادا من الواضح أنهم قد قطعوا صلاتهم مع التنظيم بعد أن خيب آمالهم كتنظيم. غير أن هؤلاء الأفراد يبقون على تطرفهم، وهم على استعداد للانضمام لجماعة إرهابية أخرى إذا أتيحت الفرصة لذلك. ويمثل هؤلاء تحديا خاصا لأنهم يشكلون تهديدا دون دلائل ملموسة على وجود صلات حالية لهم بالجماعات الإرهابية.

## ثانيا - الاتجاهات الإقليمية

### ألف - أوروبا

٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تنظيم الدولة الإسلامية الأم في تهيئة المجال أمام شن الهجمات في أوروبا والحث عليها. ففي النصف الأول من عام ٢٠١٧، أعلن التنظيم بالفعل مسؤوليته عن عدة هجمات في أوروبا، مما يدل على أن أوروبا ما زالت تشكل منطقة ذات أولوية بالنسبة للهجمات الخارجية التي يشنها أنصار التنظيم.

٦ - بيد أن تنظيم الدولة الإسلامية لم يقم حتى الآن في عام ٢٠١٧ بشن هجمات كبيرة[٦] في أوروبا. وكانت جميع الهجمات الرئيسية التي وقعت في أوروبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير هي هجمات مكّن التنظيم من شنها وكانت لها على الأقل صلة سابقة ما بالتنظيم الأم. وكشفت التحقيقات عن وجود صلات بين المتورطين في هذه الهجمات وشبكات الدعم المتطرفة المنشأة في أوروبا أو داخل مناطق النزاع. وتوفر حالة رشيد قاسم[٧] (غير مدرج في القائمة) مثالا ملموسا على تلك الشبكات التشغيلية.

٧ - وكانت الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية تركز عادة على أفراد إنفاذ القانون والعسكريين، وكذلك على الأهداف غير المحصنة، مثل محطات قطار الأنفاق في سانت بطرسبرغ،

(٦) تعرف الهجمات المدبرة بأنها الهجمات التي يشارك فيها تنظيم الدولة الإسلامية الأم في تدبير المخطط المعني واتخاذ القرارات المتعلقة به بصورة مفصلة، ويقوم بإرسال مقاتلين من منطقة النزاع لدعم الهجوم، ويوفر الموارد المالية للمهاجمين.

(٧) رشيد قاسم هو فرنسي من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعضو في تنظيم الدولة الإسلامية. وقد شارك في تنظيم عدة هجمات والشروع فيها في فرنسا. انظر، على سبيل المثال، " Antiterrorisme: un soutien du djihadiste Rachid Kassim arrêté à Roanne", *Le Progrès.fr,* 2 May 2017". وقيل، وفقا لمصادر مفتوحة، أنه قد قتل في الموصل، العراق، في شباط/فبراير ٢٠١٧. انظر أيضا Thomas Gibbons-Neff, "Rachid Kassim, ISIS recruiter and failed rapper, targeted in U.S. air strike", *Washington Post*, 10 February 2017.

الاتحاد الروسي، في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، وحفل موسيقي، في مانشستر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في ٢٢ أيار/مايو. وكانت هذه الهجمات تجمع أحيانا بين أساليب عمل مختلفة، مثل استخدام المركبات والسكاكين، كما تبين خلال الهجمات التي تعرض لها المدنيون في لندن في ٢٢ آذار/مارس و ٣ حزيران/يونيه. وكان المهاجمون، باستخدامهم لتلك الأدوات البسيطة، إنما يتبعون تعليمات الراحل أبو محمد العدناني (QDi.325)، الذي أوصى، اعتبارا من عام ٢٠١٤، باستخدام تلك الأساليب. غير أنه جرى أيضا استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في بعض الهجمات، مثل هجمات سانت بطرسبرغ ومانشستر وبروكسل. وقد جاءت تلك الهجمات في أعقاب استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في هجمات باريس وبروكسل، في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وكذلك في هجمات تم إحباطها في بعض البلدان الأوروبية.

٨ - وقد استخدم تنظيم الدولة الإسلامية وسائط التواصل الاجتماعي لحث مؤيديه في أوروبا، سواء من العائدين أو ممن لم يسافروا إلى مناطق النزاع، على شن هجمات في بلدان إقامتهم. ويواصل التنظيم نشر المعلومات عن مختلف منهجيات الهجمات المرتجلة وتصميمات الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

٩ - واستمر تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أوروبا إلى مناطق النزاع في التباطؤ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي أوروبا، زادت الدول الأعضاء بشدة من تبادل المعلومات بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب عن طريق وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون و/أو المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). بيد أن الجهود المتواصلة التي يبذلها أتباع التنظيم في أوروبا من أجل شن الهجمات تبرهن على إمكانات التنظيم التي تمكنه من تجنيد وتحفيز أتباع له في أوروبا. وشملت هذه الهجمات كلا من الأفراد الذين منعوا من السفر إلى مناطق النزاع والأفراد الذين لم تكن لديهم من قبل نية السفر.

١٠ - وأبلغت بعض الدول الأعضاء عن زيادة في معدل التطرف والتطرف المصحوب بالعنف المرتبط بشبكات تنظيم الدولة الإسلامية في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، سلطت الدول الأعضاء الضوء على خطر تحول النوادي الرياضية والسجون إلى أماكن للتجنيد وعلى ضرورة العمل على تنفيذ برامج محددة لمكافحة التطرف في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، تم التشديد على خطر وقوع الأفراد العاملين داخل الهياكل الأساسية الحيوية في براثن التطرف.

١١ - وشددت الدول الأعضاء على أهمية إدراك أن بعض النساء تشاركن أيضا في القتال في مناطق النزاع، وأن الكثير منهن قد يظل يشكل تهديدا لدى عودتهن. ووجهت بعض الدول الأعضاء الانتباه إلى مسألة الأطفال. فالأطفال الذين ولدوا في مناطق النزاع غالبا ما يفتقرون إلى الوثائق، وهو ما يطرح صعوبات عند تحديد هويتهم القانونية.

١٢ - وسلطت إحدى الدول الأعضاء الضوء على الزيادة المطردة في عدد القصر الذين يغادرون مناطق النزاع. فالتجارب التي مروا بها، بما في ذلك المشاركة في أنشطة التدريب والعنف البالغ وتغذية نزعة التطرف أثناء وجودهم في مناطق النزاع، تبعا لسنهم، تتطلب اهتماما خاصا واستراتيجيات تأخذ في الاعتبار أشكال الحماية القانونية المتاحة للقصر.

١٣ - ولا تزال الدول الأعضاء تفيد بأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب الأوروبيين يمثلون مصدر إيرادات لتنظيم الدولة الإسلامية. وتشمل أهم أساليب جمع الأموال الجرائم المتعلقة بالممتلكات، وجرائم

الاحتيال المتعلقة بالمنافع العامة وعقود الاستئجار وقروض المستهلكين، والجرائم المالية، مثل عمليات الاحتيال المتعلقة بضريبة القيمة المضافة، وجمع التبرعات، بما في ذلك من خلال وسائط التواصل الاجتماعي[٨]. وقد يمثل بعض هذ الأنشطة الإجرامية مواطن ضعف بالنسبة للمتطرفين، نظرا إلى أنه قد يمكن لوكالات إنفاذ القانون محاكمتهم على جرائم أخف عندما يصعب الحصول على أدلة تسمح باتهامهم بارتكاب جرائم إرهابية.

## باء – الشام

١٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل تنظيم الدولة الإسلامية واقعا تحت ضغط عسكري متواصل في العراق والجمهورية العربية السورية، حيث لا يزال يفقد أراضٍ كانت تابعة له. وأفادت عدة دول أعضاء بأن قادة الجماعة الرئيسين قد تركوا الموصل، العراق، قبل الهجوم الذي شنته على المدينة القوات العراقية، بدعم من تحالف مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. وفي السياق نفسه، أفادت دولتان من الدول الأعضاء بأن أفراد التنظيم الرئيسيين قد غادروا الرقة، الجمهورية العربية السورية، تحسبا فيما يبدو لزيادة الضغوط العسكرية والغارات الجوية ولاحتمال وقوع هجوم على المدينة.

١٥ – وحسب ما أفاد به الفريق سابقا (انظر S/2017/35، الفقرة ١٣)، فقد أبدى تنظيم الدولة الإسلامية قدرة شديدة على الصمود في المعركة التي دارت للسيطرة على الموصل. بيد أن التنظيم أخذ يفقد السيطرة بشكل مطرد داخل المدينة. ومع ذلك، فإنه قام، وفقا للدول الأعضاء، باستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة، وضعها في الأنفاق والمنازل، وهو لا يزال يستخدم المدنيين كدروع بشرية (انظر S/2017/35، الفقرة ١٥).

١٦ – وتدل أيضا المقاومة التي أبداها تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل على أن هيكل القيادة والتحكم الخاص به لم ينهار تماما، وعلى أن التنظيم لا يزال يشكل تهديدا عسكريا كبيرا. وتتوقع الدول الأعضاء أن يواصل التنظيم أيضا تكييف هيكل القيادة والتحكم لديه (انظر S/2017/35، الفقرة ١٦). وأفادت إحدى الدول الأعضاء بأن أحد السيناريوهات المحتملة هو أن تقسم الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم إلى مناطق أصغر حجما وأن تعيد تلك الجماعة تنظيم صفوفها في نهاية المطاف لتتحول إلى خلايا بدون هيكل للقيادة العامة.

١٧ – وفي رد واضح على فقدان الأراضي في العراق، يواصل التنظيم ارتكاب الهجمات الإرهابية هناك، وبخاصة في بغداد. فقد قام في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٧، على سبيل المثال، بشن عدة هجمات انتحارية في بغداد والبصرة، قتل فيها أكثر من ٥٠ شخصا. وفي بغداد، تقوم بالعمليات الإرهابية خلايا التنظيم باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبات والاغتيالات الموجهة.

١٨ – ووفقا لما ذكرته إحدى الدول الأعضاء، واجه تنظيم الدولة الإسلامية صعوبات في الحصول على معدات عالية الجودة، لكنه قد يكون لا يزال قادرا على تصنيع بعض المعدات، مثل قاذفات الصواريخ، وعلى تجميع الأجهزة المتفجرة المرتجلة على نطاق واسع (انظر S/2017/467، الفقرة ٤). وبالإضافة إلى استخدام الطائرات المسيرة من دون طيار المتاحة تجاريا، استحدث تنظيم الدولة الإسلامية قدرة على تعديل تلك الطائرات وبناء نماذج خاصة به، باستخدام أجزاء معاد تدويرها من طائرات

(٨) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

مسيرة من دون طيار متاحة تجاريا. وشددت عدة دول أعضاء على أن التنظيم يستخدم تلك الطائرات بطرق متطورة لتصوير مواد دعائية، وللمراقبة، وتوجيه النيران غير المباشرة، وحمل وإلقاء القنابل الصغيرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وفي بعض الحالات، قام التنظيم أيضا بإسقاط طائرات من دون طيار محملة بالمتفجرات على القوات المهاجمة.

١٩ - وأشارت عدة دول أعضاء إلى أن عدد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والجمهورية العربية السورية قد انخفض. بيد أنه يصعب عليها، بالنظر إلى تقلب الحالة العسكرية، أن تقدم تقديرات ملموسة بشأن العدد الكلي لمقاتلي التنظيم في البلدين. وليس من الواضح عدد المقاتلين الذين عبروا الحدود أو ما إذا كان هناك أي احتمال للاحتكاك بين العناصر السورية والعراقية ضمن التنظيم.

٢٠ - وشددت عدة دول أعضاء على أن التنظيم، رغم فقدانه للأراضي المادية، لا يزال وجوده وأنشطته على الإنترنت يشكلان تهديدا كبيرا. ويتيح هذا للتنظيم القيام على نحو أقل ظهورا بتجنيد عناصر عبر مختلف المناطق لشن الهجمات وتمكينهم من ذلك. وفيما يتعلق بالدعاية الخاصة بالتنظيم، كان للضغط العسكري أثر واضح. فعلى سبيل المثال، أخذت قدرة التنظيم على ترجمة مواد الدعاية الخاصة به تتناقص. وأكدت إحدى الدول الأعضاء أن نوعية منتجات الدعاية وكميتها قد انخفضتا، ولا سيما باللغة الإنكليزية.

٢١ - ولم تتغير كثيرا مصادر تمويل تنظيم الدولة الإسلامية الأم منذ التقرير السابق للفريق، فهو لا يزال يعتمد أساسا على الإيرادات المتأتية من الأراضي التي يسيطر عليها، ولا سيما عن طريق بيع النفط وفرض ”ضرائب“ على السكان أو ابتزازهم (انظر S/2017/467، الفقرة ٧). غير أن إيراداته المتأتية من الموارد الهيدروكربونية قد انخفضت بشكل كبير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قدرته على تشغيل حقول النفط الخاضعة لسيطرته أصبحت محدودة بشكل متزايد[٩]. ويعمد التنظيم، مع تناقص إيراداته، إلى اتباع أساليب التخطيط الاستراتيجي من أجل التخفيف من آثار التدابير العسكرية وكذلك المالية التي تستهدف إيراداته[١٠]. وهو يأخذ بأسباب الانضباط المالي، من خلال تخفيض الإنفاق، بما يشمل المرتبات، ويقوم بإنفاق الأموال المتبقية لديه على العمل العسكري (انظر S/2017/467، الفقرة ٩). كذلك لا يزال يحتفظ بأرصدته النقدية وما لديه من تحف قيمة[١١]. وحسب المشار إليه أعلاه، قام التنظيم أيضا بنقل أمواله من الجمهورية العربية السورية والعراق إلى ”أماكن آمنة“، حتى تكون لديه احتياطيات يمكنه الاستفادة منها في موعد لاحق، لكن حجم هذه التحويلات غير واضح[١٢].

٢٢ - ووفقا لتقييم إحدى الدول الأعضاء، فإن تنظيم الدولة الإسلامية قد يعتمد، من أجل توليد الأموال في المستقبل، على خبرة أعضائه في إنشاء مشاريع تجارية على الصعيد المحلي وخارج الجمهورية العربية السورية والعراق، وقد يسعى، في ظل تسليم المعونة المتعلقة بالتعمير والتنمية إلى المناطق التي كانت

(٩) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء. وقد أشار دولتان من الدول الأعضاء إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية تمكن من الحصول على قطع الغيار والمعدات اللازمة لحقول النفط التابعة له.

(١٠) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(١١) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(١٢) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

تحت سيطرته، إلى الاستفادة من تلك السيولة الجديدة (انظر S/2017/467، الفقرة ١٦). ويتعلق العديد من المشاريع التجارية الحالية للتنظيم بمجالات ذات صلة باحتياجاته المادية، مثل الغذاء والسيارات[١٣].

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتعرض التنظيم لنقص في المنتجات والإمدادات الزراعية. ففي آذار/مارس ٢٠١٧، كان إجمالي المساحة المخصصة للزراعة في الجمهورية العربية السورية في المنطقة الواقعة بين الرقة وتل أبيض والحسكة ودير الزور، التي تشمل الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، قد انخفض إلى حوالي ٦٠ في المائة من مجموع المساحة المزروعة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وهذا الانخفاض واضح بشكل خاص في المنطقة المحيطة بمدينة الرقة[١٤].

٢٤ - وأفادت عدة دول أعضاء بأن جبهة النصرة لأهل الشام (QDe.137) (جبهة النصرة) لا تزال إحدى أبرز الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة ضمن شبكته العالمية. وأشارت عدة دول أعضاء إلى أن التحالف الجديد لجبهة النصرة مع عدة جماعات سورية، المسمى هيئة تحرير الشام، الذي تشكل في بداية ٢٠١٧، بعد أن تغير اسم جبهة النصرة إلى جبهة فتح الشام[١٥] في عام ٢٠١٦، لم يغير بصورة جوهرية من طابع تلك الجماعة. ففي داخل الجماعة، لا يزال هناك فصيلان مستمران في التنافس على النفوذ. ويهدف أحد الفصيلين لإبراز الجوانب المتعلقة بالقتال المحلي في الجمهورية العربية السورية، في حين يشدد الفصيل الثاني، الذي يهيمن عليه أساسا المقاتلون الإرهابيون الأجانب، على أهمية الهجمات الخارجية ويرى الجماعة كجزء من شبكة القاعدة العالمية.

٢٥ - ووفقا لتقييم الدول الأعضاء، يتيح الاندماج لجبهة النصرة تعزيز نفوذها على الصعيد المحلي وقدرتها على الوصول لمختلف الجماعات الأخرى. ونتيجة هذا التحالف الجديد، يمكن للجماعة أن تعزز وجودها العسكري وأن تصبح تنظيما أكبر. ومن ثم، فإن الجماعة لا تزال تشكل تهديدا كبيرا. ومع ذلك، فإن مدى قدرة التحالف الجديد على الاستمرار لم تتضح بعد. فالاندماجات السابقة بين الفصائل كثيرا ما كانت تتسم بطابع انتهازي وقصير الأمد.

٢٦ - وبالإضافة إلى الاستفادة من التبرعات الخارجية، تقوم جبهة النصرة بإدرار الأموال داخليا[١٦]. وهي تمارس الاختطاف طلبا للفدية كما تمارس الابتزاز وتسيطر على نقاط تفتيش تقوم عندها بتحصيل ”رسوم“[١٧].

## جيم - شبه الجزيرة العربية

٢٧ - تواجه منطقة شبه الجزيرة العربية تهديدا كبيرا من استمرار وجود ونشاط تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (QDe.129) وتنظيم الدولة الإسلامية في اليمن. وقد أعربت الدول الأعضاء عن قلقها إزاء العمليات الإرهابية في الأجزاء الجنوبية والشرقية من اليمن، وكذلك إزاء استمرار التخطيط لتنفيذ

(١٣) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(١٤) تحليل قائم على الصور المرسلة من السواتل المقدمة إلى فريق الرصد من البرنامج التشغيلي للتطبيقات الساتلية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

(١٥) مدرج في القائمة كاسم آخر ضمن البند QDe.137.

(١٦) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(١٧) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

هجمات إرهابية تستهدف مصالح إقليمية و ''غربية'' في المنطقة الأوسع نطاقا. وتشكل الأعداد المتزايدة من مقاتلي كل من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية في محافظة المهرة الشرقية مصدر قلق للبلدان المجاورة، وبخاصة في سياق الهزيمة التي يحتمل أن تحل بتنظيم الدولة الإسلامية الأم في الجمهورية العربية السورية والعراق، والتي قد تؤدي إلى زيادة أعداد العائدين والمنتقلين. وتقوم الدول الأعضاء في المنطقة برصد عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو انتقالهم إلى اليمن ومواقع أخرى في المنطقة، وهي ترى أن خطر تسلل المقاتلين بطريقة سرية عبر سواحل شبه الجزيرة العربية هو خطر قائم[١٨].

٢٨ - وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أنه قد تم إحباط أكثر من ٣٠ مخططا إرهابيا يتصل بتنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة، بما في ذلك مخطط في مكة وجدة، المملكة العربية السعودية، كان يستهدف المسجد الحرام في حزيران/يونيه ٢٠١٧[١٩]. وكانت الخلايا المعنية تعمل في مجموعات فردية منفصلة، وتستهدف المسؤولين الدينيين وقوات الأمن والأحياء المدنية والأهداف الاقتصادية والعسكرية. وترى الدول الأعضاء أن أفراد تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، المطلوبين من جانب السلطات الأمنية في عدة دول أعضاء، يفرون إلى اليمن التماسا للملاذ الآمن. وعند وصول هؤلاء الأفراد إلى اليمن يقومون بفتح قنوات للاتصال مع بلدانهم الأصلية من خلال منابر وسائل التواصل الاجتماعي، ويتمكنون من تنشيط الأفراد الذين يمكن أن يتعاطفوا معهم في الخارج[٢٠]. وعلى أساس الإجراءات التي اتخذتها حكومة العراق، التي نشرت قائمة بأكثر من ١٠٠ شركة مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية من شركات الصرافة وتحويل الأموال في العراق، واستبعدتها من مزادات العملة التي ينظمها البنك المركزي العراقي، فرضت المملكة العربية السعودية حظرا على أي تعاملات مع شركات الصرافة وتحويل الأموال تلك داخل البلد[٢١].

٢٩ - وأكدت دولة عضو انسحاب تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية من بعض المدن في حضرموت وجنوب اليمن. وأدت عمليات الانسحاب هذه بالجماعة إلى اتخاذ وضع دفاعي، وإلى تعطيل تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى اليمن. ويواجه تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية تحديات في تأمين الموارد المالية ويجد صعوبة في سداد الرواتب الشهرية لمقاتليه[٢٢]. بيد أنه ما زال يستفيد من الدعم الذي يقدمه أفراد القبائل اليمنية[٢٣]. وقد فقد ذلك التنظيم الكثير من الزخم والقوة في اليمن، بما في ذلك في معاقله الشمالية، ويعمل حاليا من خلال خلايا متناثرة في محافظات مأرب والبيضاء وشبوة الجنوبية وبعض مناطق صحراء حضرموت[٢٤].

(١٨) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(١٩) Five arrested after Saudi security forces foil attack on Grand Mosque in Mecca", *Al Arabiya English*, 23 June 2017.

(٢٠) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٢١) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٢٢) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٢٣) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٢٤) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

٣٠ - وأفادت الدول الأعضاء بأن تلك الجماعة يقودها حاليا قاسم محمد مهدي الريمي (QDi.282)، وهي مستمرة في التعاون مع مقاتلي حركة الشباب المجاهدين (الشباب) في الصومال[٢٥] وفي تبادل الخبرات معها. ويقود أنشطة هذا التعاون مواطن فرنسي، هو بيتر شريف (Peter Cherif) (QDi.376)[٢٦]. وتعبيرا عن زيادة التواصل بين تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة في أفريقيا، أجرت صحيفة *المسرى* الإلكترونية التابعة لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مقابلة في نيسان/أبريل ٢٠١٧ مع إياد آغ غالي (QDi.316) زعيم التحالف المنشأ حديثا من مختلف الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل، المسمى ''نصرة الإسلام والمسلمين''[٢٧]. ويؤدي تنظيم القاعدة في جزيرة العرب أيضا دورا رئيسيا في عمليات الدعاية العالمية لتنظيم القاعدة[٢٨]. كذلك تتضح أهمية تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية لتنظيم القاعدة من بيان أدلى به حمزة بن لادن، ابن أسامة بن لادن (متوف). فقد قام في ذلك البيان، الذي نشرته مؤسسة السحاب للإنتاج الإعلامي، بإحالة المهاجمين الإرهابيين المحتملين إلى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وجريدة ''Inspire'' التابعة له للحصول على التوجيه، وشجع المتعاطفين مع تنظيم القاعدة على الانضمام إلى المعسكرات التي يديرها تنظيم القاعدة شبه الجزيرة العربية لأغراض التدريب في اليمن[٢٩].

٣١ - ووفقا لما أفاد به عدد من الدول الأعضاء، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية هو القوة الأضعف داخل شبه الجزيرة العربية بالمقارنة مع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. وترى الدول الأعضاء أن هذا يرجع إلى افتقار تنظيم الدولة الإسلامية إلى الدعم بين القبائل المحلية (انظر S/2017/35، الفقرة ٣٢). غير أن تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال قادرا على شن الهجمات الإرهابية المتفرقة في مختلف أنحاء شبه الجزيرة العربية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، أُعلن في نشرة لتنظيم الدولة الإسلامية عن افتتاح معسكرين للتدريب في ولد ربيع بمحافظة البيضاء، في اليمن. ويستخدم هذان المعسكران لتدريب المقاتلين على شن العمليات الانتحارية واستخدام الأسلحة الثقيلة الجديدة، بما في ذلك تنظيم دورات خلال شهر رمضان في عام ٢٠١٧ للتدريب على أعمال القنص لصفوة المقاتلين[٣٠]. كذلك يرسل تنظيم الدولة الإسلامية الأموال إلى المنتسبين إلى التنظيم في اليمن[٣١].

---

(٢٥) قبل أيمن محمد ربيع الظواهري (QDi.006) حركة الشباب كجماعة تابعة لتنظيم القاعدة (QDe.004) في شباط/فبراير ٢٠١٢، وتخضع تلك الحركة أيضا لتدابير الجزاءات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨) بشأن الصومال وإريتريا (انظر www.un.org/sc/suborg/en/sanctions/751).

(٢٦) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٢٧) أعيد نشرها على موقع Telegram في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ نقلا عن العدد ٤٥ من جريدة *المسرى*، وهي الجريدة الإلكترونية المرتبطة بتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، الذي تضمن مقابلة مع زعيم الفرع المشكّل حديثا في مالي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

(٢٨) انظر، على سبيل المثال، شريط فيديو نشر في موقع Telegram في ٧ مايو ٢٠١٧ بعنوان ''A lone mujahid or an army by itself''، أنتجته مؤسسة الملاحم للإنتاج الإعلامي، ووصف أيضا بأنه إنتاج للمجلة الإلكترونية لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية *Inspire*. وانظر أيضا شريط فيديو صدر في Telegram في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٧ بعنوان ''Dominion of the best of the ummah in the uprising of the people of the sacred house''، أنتجته مؤسسة السحاب للإنتاج الإعلامي التابعة لتنظيم القاعدة.

(٢٩) Advice for martyrdom-seekers in the West، مؤسسة السحاب للإنتاج الإعلامي، ١٣ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٣٠) في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قام فرع تابع لتنظيم الدولة الإسلامية في اليمن، في محافظة البيضاء، بنشر تقرير مصور يبين معسكر تدريب للقناصة في منطقة قفا بذلك البلد.

(٣١) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

## دال – أفريقيا

### ١ – شمال أفريقيا

٣٢ – يواصل تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا تكيفه مع الحالة الناجمة عن طرده من سرت. وحتى الآن لم يتمكن من استعادة السيطرة على الأراضي في أي جزء من البلد. وأفادت عدة دول أعضاء بأن بقية مقاتلي التنظيم مستمرون في تجميع صفوفهم من جديد في خلايا صغيرة وخاملة في الأجزاء الجنوبية والغربية من البلد، وكذلك في مدن بنغازي وسرت والزاوية وصبراتة الساحلية. وعلاوة على ذلك، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية، وفقا لما أفادت به إحدى الدول الأعضاء، يستفيد من الدعم اللوجستي الذي تقدمه الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة، التي قامت أيضا بدعم الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية[٣٢]. ووفقا لما ذكرته إحدى الدول الأعضاء، فر بعض مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية إلى الحدود الجنوبية للبلد بعد فشل التنظيم في الدفاع عن سرت خلال سلسلة من الضربات الجوية. وترى تلك الدولة العضو أن هؤلاء المقاتلين يعكفون على إعادة تنظيم صفوفهم بهدف العودة إلى شرق ليبيا ومهاجمة أهداف في ليبيا ومصر.

٣٣ – وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، أعلنت خلايا تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليتها عن عدة هجمات في ليبيا. ففي ٧ أيار/مايو، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا مسؤوليته عن نصب كمين إلى الجنوب من سرت، أدى إلى ”قتل وجرح عدد“ من أفراد من القوات الحكومية[٣٣]، في حين تجري في بنغازي اشتباكات متقطعة بين قوات الجيش الوطني الليبي وجماعات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، إلى جانب جماعات أخرى تعمل تحت راية مجلس شورى ثوار بنغازي[٣٤]. وفي الوقت نفسه، أعلنت جماعة أنصار الشريعة في ليبيا عن حل الجماعة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٧[٣٥].

٣٤ – ويستمد تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا تمويله من عمليات الابتزاز، التي تستخدم فيها نقاط تفتيش مرتجلة، ويشمل ذلك تلقي مدفوعات من المهربين والمتجرين بالبشر، وهو فيما يبدو يتمتع بالاكتفاء الذاتي إلى حد كبير في الوقت الحالي[٣٦].

٣٥ – وفي تونس المجاورة، لا يزال الخطر الذي يهدد به كل من تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة يشكل مصدرا للقلق، جنبا إلى جانب مع التهديد الذي يشكله التونسيون العائدون من ليبيا بعد الانتكاسات التي حلت بتنظيم الدولة الإسلامية هناك. وتقدر دولة عضو عدد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا بما يتراوح بين ٤٠٠ و ٧٠٠ مقاتل، وتشير إلى أن منطقة القصرين التونسية ومنطقة بنقردان الواقعة عند الحدود الليبية – التونسية لا تزالان تشكلان مقصدا لكل من العائدين والمنتقلين. ولا يزال المنتسبون إلى كل من تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة يستهدفون القوات الحكومية. وقد نفذت كتيبة عقبة بن نافع، وهي الفرع التونسي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، هجومين في

(٣٢) Adam Nathan, “ISIL regrouping in southern Libya with support of al-Qaeda and preparing for further attacks”, *Telegraph*, 1 March 2017.

(٣٣) تقرير منشور على الموقع الشبكي لوكالة أعماق الإخبارية في ٧ أيار/مايو ٢٠١٧.

(٣٤) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٣٥) تم ذلك الإعلان من خلال بيان نشرته مؤسسة الراية للإنتاج الإعلامي.

(٣٦) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٧ استخدمت فيهما الألغام الأرضية ضد الجنود التونسيين في منطقتي جبل الشعانبي وجبل ورغة، مما أدى إلى وقوع عدة إصابات.

٣٦ - وفي مصر، لا تزال جماعة أنصار بيت المقدس، التي أقسمت الولاء على لتنظيم الدولة الإسلامية، (انظر S/2017/35، الفقرة ٤١) تشكل تهديدا شديدا، رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها قوات مكافحة الإرهاب. وواصلت الجماعة حملة الهجمات المميتة التي تشنها في مختلف أنحاء مصر، وإن عجزت عن فرض سيطرتها على الأراضي. ويبدو أنها قد تسللت إلى طرق التهريب في جزء من شبه جزيرة سيناء[٣٧]. وبالإضافة إلى الهجمات التي تستهدف قوات الأمن، تقوم الجماعة بمحاولات واضحة لإثارة الفتنة الطائفية من خلال استهداف طائفة الأقباط في مصر، كما يتضح من الهجومين اللذين تعرضت لهما كنيستان في مدينتي الإسكندرية وطنطا في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، مما أسفر عن مقتل ٣٢ شخصا، والهجوم الذي وقع على حافلة تقل المسيحيين الأقباط في ٢٦ أيار/مايو، وقتل فيه ٢٨ فردا على الأقل. ووفقا لما ذكرته إحدى الدول الأعضاء، فقد انتقل بعض أعضاء جماعة أنصار بيت المقدس إلى ليبيا وانضموا إلى مجموعة صغيرة تسمى جماعة المرابطين. كذلك تمكنت إحدى الدول الأعضاء من تتبع حركات لتدفق الأموال من ليبيا إلى جماعة أنصار بيت المقدس.

## ٢ - غرب أفريقيا

٣٧ - لا تزال الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة قادرة على الصمود وتشكل تهديدا كبيرا بالنسبة لمالي، ولمنطقة الساحل، بدرجة أقل. وهذا هو الحال بصفة خاصة بعد دمج تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأحد فصائل ”المرابطون“ (QDe.141)[٣٨] وجماعة أنصار الدين (QDe.135) وجبهة تحرير ماسينا، لتتشكل في آذار/مارس ٢٠١٧ جماعة نصرة الإسلام والمسلمين. ويقود الجماعة بعد إعادة تسميتها إياد آغ غالي (QDi.316) الذي يسهل من تنقلاته في شمال مالي وفي المناطق الحدودية مع الجزائر الدعم القوي الذي يتمتع به على الصعيد المحلي[٣٩]. وقد أعلنت الجماعة منذ تغيير اسمها عن مسؤوليتها عن عدة هجمات.

٣٨ - وقد ظل التهديد الإرهابي مستمرا في الانتشار إلى وسط وجنوب مالي منذ عام ٢٠١٦ (انظر S/2017/35، الفقرة ٤٢)، كما يتضح من الهجمات الإرهابية التي تعرض لها السكان وممثلو الحكومة والسياح في مالي. وعلى الرغم من توحيد مختلف الجماعات رسميا في إطار جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، فقد شددت إحدى الدول الأعضاء على أن كل جماعة داخل الائتلاف الجديد ظلت تحتفظ بمنطقة نفوذها وعملها.

٣٩ - ويبدو أن ذلك الاندماج قد أدى إلى زيادة المعارف والقدرات العسكرية لمختلف الجماعات. وأفادت الدول الأعضاء بأنه قد تم منذ إنشاء جماعة نصرة الإسلام والمسلمين استخدام بعض الأسلحة الثقيلة مثل مدافع الهاون والقذائف والأجهزة المتفجرة المرتجلة الأكثر تطورا. ولم يطرأ أي تغيير على الحالة

(٣٧) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٣٨) انقسمت حركة المرابطين إلى فصيلين، ظل أحدهما على ولائه لتنظيم القاعدة، بينما أعلن الآخر ولاءه لتنظيم الدولة الإسلامية، (انظر S/2017/35، الفقرة ٤٣).

(٣٩) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

المتعلقة بتوريد مكونات الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وأفادت إحدى الدول الأعضاء بأن عمليات التوريد تشمل مكونات عسكرية ومدنية[٤٠].

٤٠ - وأفادت الدول الأعضاء بأن الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة تواصل الاعتداء على القوات العسكرية، كما استحدثت قدرات استخباراتية لرصد تحركات الدوريات الأمنية والعسكرية وتنفيذ هجمات معقدة. وشددت الدول الأعضاء على أن معظم الوفيات كانت في صفوف القوات العسكرية وقوات إنفاذ القانون المحلية، التي جرى استهدافها من خلال الكمائن والسيارات المفخخة والأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على مركبات والهجمات بالأسلحة النارية. كذلك أفادت الدول الأعضاء بزيادة الهجمات غير المباشرة التي استخدمت فيها القذائف ومدافع الهاون، وبخاصة ضد المخيمات العسكرية والدولية، مثل الهجمات الأخيرة التي وقعت في تمبكتو وكيدال، في مالي، في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٧.

٤١ - وتظل عمليات الاختطاف طلبا للفدية مصدرا هاما لإيرادات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ولا تزال تلك الجماعة تحتفظ لديها برهائن[٤١]. كذلك أمضت الجماعة عدة سنوات في اختراق شبكات التهريب وكسب الأموال عن طريق السيطرة على طرق التهريب[٤٢].

٤٢ - وترى الدول الأعضاء أن تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال ضعيفا نسبيا وأنه لا يعمل في المنطقة سوى حوالي ١٠٠ مقاتل. بيد أن الدول الأعضاء أشارت إلى أن التنظيم قد يتمكن من الاستفادة من دعم عدة مئات من المتعاطفين مع في المنطقة.

٤٣ - وفي شمال نيجيريا، ولا سيما في منطقة مايدوغوري، وفي منطقة بحيرة تشاد، لا تزال جماعة بوكو حرام (QDe.138) وكذلك ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية[٤٣]، بزعامة أبو مصعب البرناوي (غير مدرج في القائمة)، تقوم بتنفيذ هجمات انتحارية ضد الأهداف غير المحصنة. وأفادت عدة دول أعضاء بأن ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية يمكنها، بمرور الوقت، أن تصبح ذات مركز مهيمن مقارنة بفصيل بوكو حرام الذي يقوده أبو بكر محمد الشكوى (QDi.322). ويرى تنظيم الدولة الإسلامية الأم أن ولاية غرب أفريقيا التابعة للتنظيم تحت قيادة البراوي هي الأجدر بالثقة[٤٤].

٤٤ - وهناك دلائل على أن ولاية غرب أفريقيا التابعة للتنظيم تتلقى تمويلا من الخارج، نظرا لأنها لم تكن لتستطيع العمل اعتمادا على الإيرادات المتأتية على الصعيد الداخلي فقط[٤٥]. وقد تلقت تلك الجماعة بعض التمويل من التنظيم الأم، لكنها واقعة تحت ضغوط مالية على الرغم ذلك[٤٦].

(٤٠) أساسا الأسمدة اللازمة لإنتاج المواد المتفجرة.

(٤١) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٤٢) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٤٣) جماعة منتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية شكلها مقاتلون من جماعة بوكو حرام. أما فصيل بوكو حرام الثاني فيقوده أبو بكر محمد الشكوى (QDi.322) (انظر S/2017/35، الفقرة ٤٥).

(٤٤) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٤٥) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٤٦) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

### ٣ - شرق أفريقيا

٤٥ - تواجه منطقة شرق أفريقيا تهديدات إرهابية سواء من حركة الشباب المنتسبة إلى تنظيم القاعدة أو من المنتسبين لتنظيم الدولة الإسلامية العاملين في بونتلاند وفي أجزاء من جنوب الصومال. وتمثل حركة الشباب، التي تضم عددا يتراوح ما بين حوالي ٠٠٠ ٦ و ٠٠٠ ٩ عضو، أكبر تهديد. وأشارت عدة دول أعضاء إلى أن حركة الشباب يوجد تحت تصرفها ما يكفي من التمويل والأسلحة والمقاتلين. وهي تسيطر أيضا على بعض الأراضي وتتمتع بهيكل تنظيمي يتسم بحسن الإدارة وبالكفاءة.

٤٦ - ويبرهن تواتر وشدة هجمات حركة الشباب في الصومال وفي الدول المجاورة على تمتعها بقدرة تشغيلية وتقنية معززة تتيح لها تنفيذ الهجمات. فمنذ عام ٢٠١٦، تحسنت قدرة الحركة على صنع القنابل، حيث إنها تستخدم أساسا الشاحنات الثقيلة كأجهزة متفجرة مرتجلة محمولة على مركبات، كما تلقت الحركة تدريبا على تجميع وزرع الأجهزة المتفجرة المرتجلة[٤٧]. وبالتالي، فقد نفذت ١٠ هجمات منذ عام ٢٠١٥ على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعلى قواعد الجيش الوطني الصومالي[٤٨]، وعدة هجمات على الفنادق والمرافق الحكومية والمسؤولين الحكوميين في مقديشو، وهجمات متعددة عبر الحدود داخل كينيا وغيرها من البلدان المجاورة[٤٩]. وأفادت الدول الأعضاء بأن حركة الشباب حاولت في مرتين استخدام الأجهزة المتفجرة المخبأة داخل الحواسيب المحمولة، وكانت المرة الأولى في هجوم على طائرة خطوط دالو الجوية في شباط/فبراير ٢٠١٦، ثم مرة أخرى في آذار/مارس ٢٠١٦ في مطار بلدوين، حيث انفجر حاسوب محمول أثناء فحص الأمتعة.

٤٧ - ولا تزال حركة الشباب تمول عملياتها من ”ضرائب“ *الزكاة* التي تجمعها قسرا، والإتاوات التي تتلقاها عند نقاط التفتيش وحواجز المرور، والأعمال التجارية المقنّعة، والتبرعات المقدمة من مؤيديها والمتعاطفين معها في الصومال وأوروبا والشرق الأوسط. وأفادت إحدى الدول الأعضاء بأن حركة الشباب قد أدرّت في عام ٢٠١٦ أكثر من ٥٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت عدة دول أعضاء إلى أن حركة الشباب تمتلك أسلحة كافية، حصلت عليها من السوق السوداء، ومن شحنات غير قانونية وردتها من اليمن، ومن عمليات الاستيلاء على الأسلحة من قواعد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٤٨ - وفي الوقت نفسه، لا تزال الفصائل التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في الصومال تتطور لتصبح من الجهات الإرهابية المعروفة، ويحتمل أن تشن هجمات في الصومال والدول المجاورة لاجتذاب الاهتمام المحلي والدولي. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها حركة الشباب للقضاء على أنصار تنظيم الدولة الإسلامية (انظر S/2017/35، الفقرة ٤٩)، أفادت بعض الدول الأعضاء بحدوث زيادة في أنشطة التنظيم وخططه والدعاية التي يقوم بها. ويقدر عدد أعضاء التنظيم بما يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ عضو، يتألفون أساسا من الصوماليين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب من بلدان شرق أفريقيا. وحوالي ٧٠ في

(٤٧) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٤٨) بما في ذلك هجمات على قواعد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ليغو وجانالي في عام ٢٠١٥، وسيل آدي وهالغين في عام ٢٠١٦، وكولبيو في عام ٢٠١٧.

(٤٩) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

المائة من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية هم من المنشقين عن حركة الشباب[٥٠]. ويتولى الشيخ عبد القادر مؤمن (غير مدرج في القائمة) قيادة فصيل من حوالي ٢٠٠ مقاتل، لا يزال يعمل انطلاقا من قولي وجبال غلغالة، ومؤخرا من بوصاصو في بونتلاند. ويتولى أبو نعمان (غير مدرج في القائمة) قيادة فصيل آخر تابع للتنظيم في جوبالاند في جنوبي الصومال بالاستعانة بما يتراوح ما بين حوالي ١٠٠ مقاتل و ١٥٠ مقاتلا[٥١]. وتتفرق هذه الفصائل في مختلف مناطق جنوب الصومال، وهي تضم مجندين جددا ومنشقين عن حركة الشباب كانوا قد انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية قبل بضع سنوات، وقاموا منذ الحين بإعادة تجميع صفوفهم.

٤٩ - ويعتمد تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال على الدعم المقدم من المتعاطفين داخل الصومال والمنتسبين في اليمن وليبيا. وفي تقدير إحدى الدول الأعضاء أن تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال قد تلقى في عام ٢٠١٦ أسلحة من اليمن وأموالا ومدربين من ليبيا. وأشارت دولة عضو أخرى إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في اليمن لا يزال يتولى تنسيق عملية تثبيت أقدام التنظيم في شرق أفريقيا، ويتوسط بين الجماعات المنتسبة في الصومال واليمن، ويسهل عملية ترك مقاتلي حركة الشباب للحركة من أجل الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية.

٥٠ - وأشارت عدة دول أعضاء إلى وجود ثلاث فئات من المقاتلين الإرهابيين الأجانب في الصومال، وهي: المنحدرون من أصل صومالي من مواطني بلدان ''غربية''؛ والمنحدرون من أصول أوروبية ويمنية وعربية؛ والمقاتلون الإرهابيون الأجانب من شرق أفريقيا. وتجد بعض الدول الأعضاء صعوبة في تقدير العدد الإجمالي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين، لكنها شددت على أن عمليات تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتغذية نزعة التطرف لديهم وانتقالهم إلى مناطق النزاع لا تزال مستمرة.

٥١ - ويقوم تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال أساسا بتجنيد الأفراد من صفوف حركة الشباب، وهو يحث المقاتلين الإرهابيين الأجانب الفارين من مناطق النزاع في أماكن أخرى والعاجزين عن السفر إلى هناك على النظر إلى بونتلاند كبديل عن تلك المناطق. وفي بعض الحالات، تتعاون شبكات الجريمة المنظمة مع الجهات القائمة على تجنيد الإرهابيين. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى أن بعض العاملين بالاتجار في بايدوا ومقديشو وبلدوين وبوصاصو يتعاونون مع تلك الجهات. كذلك جاء في تقييم دولة عضو أخرى أن هناك مجموعة تسمى ''Magafe'' (مقفي) تقوم بعمليات اختطاف طلبا للفدية، تعمل في ليبيا وتتعاون مع تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال.

## هاء - وسط وجنوب آسيا

٥٢ - تشعر بلدان آسيا الوسطى بالقلق إزاء ما تواجهه من تهديد متزايد التنوع من جانب تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (انظر S/2017/409، الفقرة ٣٢). فعلى الرغم من التدهور الذي شهده تنظيم الدولة الإسلامية بسبب العمليات العسكرية الأفغانية والدولية، كثف التنظيم حدة التنافس في أفغانستان مع حركة الطالبان، وهو يهدف إلى توسيع صفوفه. وقد أوعز تحديدا تنظيم الدولة الإسلامية

(٥٠) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٥١) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

الأم إلى التنظيم بالزحف نحو شمال أفغانستان. ولكن على الرغم من جهود التجنيد التي بذلها على مدى السنوات الثلاث الماضية، فإنه لم يتمكن بعد من إرساء قوة قتال قادرة على البقاء هناك. ولا تزال حركة الطالبان تتمتع، من خلال تنظيم القاعدة الأم، بنفوذ كبير على الجماعات الإقليمية المنتسبة لذلك التنظيم. فقد انضم إلى صفوف حركة الطالبان مقاتلون كثيرون من الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة من منطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في القدرات العسكرية للحركة. وهناك حاليا، في تقدير إحدى الدول الأعضاء، أكثر من ٠٠٠ ٧ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب يقاتلون في أفغانستان لحساب المنتسبين لحركة الطالبان وتنظيم القاعدة.

٥٣ - ولا تزال منطقة آسيا الوسطى من المناطق الرئيسية التي يأتي منها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العاملون في العراق والجمهورية العربية السورية. غير أن سفر مقاتلين جدد من المنطقة إلى مناطق النزاع قد تباطأت وتيرته، وفقا للدول الأعضاء، بسبب عمليات التعطيل التي تقوم بها أجهزة إنفاذ القانون، والتدابير الرامية إلى مكافحة أعمال تغذية نزعة التطرف والتجنيد. وأوضحت الدول الأعضاء أن المنطقة بها عدد كبير من الشباب والعاطلين عن العمل الذين يسهل تجنيدهم، بالإضافة إلى أن ثقافة الهجرة السائدة فيها قوية. أما الأسر التي خلفها العمال المهاجرون فتعيش في أشد الحالات ضعفا، وفي الوقت نفسه يتزايد معدل انضمام النساء أنفسهن إلى صفوف العمال المهاجرين وتركهن للأطفال دون رعاية. ويساور الدول الأعضاء القلق إزاء احتمال أن يجلب العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الإرهاب معهم إلى الوطن، إذا لم يخضعوا للتدقيق من أجل تقييم مدى الخطر الذي يمثلونه، وكذلك إذا لم يجر رصدهم بشكل مستمر وتأهيلهم بصورة مجدية. فبعض من انتقلوا من وسط آسيا متورطون بالفعل في هجمات إرهابية في تركيا والاتحاد الروسي وبعض البلدان الأوروبية.

٥٤ - وتفيد الدول الأعضاء بأن الحركة الإسلامية في أوزبكستان (QDe.010)، التي كانت أهم الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة في آسيا الوسطى، قد استنفدت قواها وتفرقت في شمال أفغانستان[٥٢]، مما دفع الجماعات الإرهابية الأخرى الأصغر حجما إلى تعديل علاقاتها مع الحركة. وفي الوقت نفسه، يمكن، وفقا لتقييم الدول الأعضاء، أن يوفر وجود تنظيم الدولة الإسلامية في شرق أفغانستان، وربما في شمالها، مظلة جديدة للمقاتلين الذين يسعون لشن هجمات في وسط آسيا.

٥٥ - وفي جنوب آسيا، لا يزال تنظيم القاعدة الأم يتنافس مع تنظيم الدولة الإسلامية من أجل السيطرة على الجماعات الإرهابية في المنطقة. ويميل تنظيم الدولة الإسلامية في أفغانستان إلى تجنيد الشركاء في المصالح وإلى ”توكيل“ جماعات أخرى في تنفيذ هجمات إرهابية، مثل جماعة لشقر جانغفي (QDe.096) وجماعة الأحرار، وهي جماعة منشقة عن جماعة تحريك طالبان باكستان (QDe.132) (انظر S/2017/467، الفقرة ٢٩). ويواصل تنظيم القاعدة الأم والجماعات المنتسبة له التعاون بنشاط مع حركة الطالبان في أفغانستان مقابل الحصول على الملاذ والحيز اللازم للعمليات (انظر S/2017/409، الفقرات ١٤-١٦). وعلاوة على ذلك، يهدف أيضا تنظيم القاعدة الأم، من خلال انخراطه داخل حركة الطالبان، إلى الاحتفاظ بقواعد محلية ذات نفوذ كجزء من التمرد الأفغاني الأعم، وهو يتلقى من حركة الطالبان دعما تشغيليا لجماعة قاعدة الجهاد في شبه القارة الهندية، وهي من الجماعات الإقليمية المنتسبة له. وتضم تلك الجماعة، وفقا لإحدى الدول الأعضاء، حوالي ٢٠٠ مقاتل يعملون مستشارين

(٥٢) غير أن إحدى الدول الأعضاء أفادت بأن تلك الجماعة لا تزال تضم نحو ٠٠٠ ٢ مقاتل.

ومدرّبين لدى حركة الطالبان في جنوب أفغانستان. وينشط الأفراد المرتبطون بتنظيم القاعدة الأم في ولايات باكتيكا وبكتيا وخوست وكونار ونورستان في أفغانستان. ولا يزال من المفترض أن أيمن محمد ربيع الظواهري (QDi.006) موجود في منطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان (انظر S/2017/409، الفقرة ١٧).

٥٦ - وخلال الأشهر الستة الماضية، استمرت العمليات العسكرية الباكستانية بهدف استنفاد قدرة الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة إلى حد كبير وتقليص وجودها في جميع أنحاء البلد. وخلال نفس الفترة، قتلت في الجمهورية العربية السورية شخصيات رئيسية عدة داخل تنظيم القاعدة الأم، مثل الرفاعي طه، وأبو الخير المصري، نائب الظواهري. وأكدت دولة عضو أن عددا من القادة من المستوى الثاني في تنظيم القاعدة، قد غادروا جنوب آسيا ليتوجهوا إلى الجمهورية العربية السورية، بأوامر من تنظيم القاعدة الأم. وهذا يتماشى مع استمرار طموح تنظيم القاعدة الأم في أداء دور مباشر في ذلك النزاع المستمر وفي استخدامه لتعزيز مخططات التنظيم. في شريط للفيديو نشر في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، حاول الظواهري ضخ أيديولوجية تنظيم القاعدة في المعركة الجارية، بهدف توسيع قاعدة دعم التنظيم وإعادة بناء شبكته الإقليمية في أعقاب الانهيار المحتمل لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والجمهورية العربية السورية. وفي ذلك الفيديو، خاطب مباشرة المقاتلين في الجمهورية العربية السورية، مصورا النزاع السوري كجزء من الكفاح العالمي ضد ”العدو الصليبي“، وحثهم على نبذ الشعور الوطني وعلى شن حرب عصابات مطولة ضد حكومة الجمهورية العربية السورية.

٥٧ - ويواصل تنظيم الدول الإسلامية الأم تمويل التنظيم في أفغانستان[٥٣]. وأحيانا ما تكون التدفقات المالية قوية، بينما تشح في أحيان أخرى. وترى إحدى الدول الأعضاء أن التنظيم في أفغانستان لن تقوم له قائمة بدون دعم من التنظيم الأم. بيد أن التنظيم الأم قد أصدر توجيهات للمنتسبين إليه في أفغانستان بالشروع في إيجاد مصادر التمويل الداخلية الخاصة بهم[٥٤].

## واو - جنوب شرق آسيا

٥٨ - تناول الفريق في تقريرين سابقين (انظر S/2016/629 و S/2017/35) مسألة الخطر المتزايد الذي تهدد به الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في جنوب شرق آسيا، ولا تزال الحالة في تلك المنطقة هشة. وتوجد أوضح صور ذلك في جنوب الفلبين، حيث تفرض جماعة موالية لتنظيم الدولة الإسلامية حصارا على مدينة مراوي منذ نهاية أيار/مايو ٢٠١٧، مما أسفر عن معارك ضارية مع قوات الفلبين. وفي حين يُعتقد أن الجماعات الإرهابية في جنوب شرق آسيا منقسمة أيديولوجيا بشأن تنظيم الدولة الإسلامية، فإن رسائلها الدعائية وفكرة ما يسمى ”الخلافة“ تلقى صدى لدى المتطرفين في المنطقة، ولا سيما جيل الشباب[٥٥]. ويمكن أن يعزى ما لا يقل عن سبعة هجمات استهدفت ماليزيا وإندونيسيا والفلبين في عام ٢٠١٦ إلى مقاتلين موالين لتنظيم الدولة الإسلامية[٥٦]. وفي الآونة الأخيرة، تشهد

(٥٣) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٥٤) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٥٥) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٥٦) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء. ازدادت أيضا أنشطة الدعاية التي قام بها تنظيم الدولة الإسلامية والتي تركز على جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥.

محاولات السيطرة على مدينة مراوي والتفجير الانتحاري المزدوج الذي وقع في شرق جاكرتا في أيار/مايو ٢٠١٧ بأن أنصار التنظيم قد أصبحوا أكثر جرأة[٥٧]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلطات قد عرقلت العديد من المؤامرات المتصلة بتنظيم الدولة الإسلامية، بينما تواصل الجماعات المناصرة للتنظيم ومؤيدوه التدبير لشن المزيد من الهجمات، مع التركيز بشكل رئيسي على الأهداف غير المحصنة، وسلطات إنفاذ القانون والمصالح التي ينظر إليها على أنها مصالح ”غربية“ وحكومية[٥٨]. ومن المتوقع أن تجري محاولات لشن هجمات تحدث خسائر كبيرة، وبخاصة في ظل استمرار فقدان التنظيم للأراضي في الجمهورية العربية السورية والعراق[٥٩].

٥٩ - وقد برزت جماعة موتي كقوة مهيمنة ضمن الفصائل الكثيرة التي تدين بالولاء لتنظيم الدولة الإسلامية[٦٠]. وقد أطلق على الجماعة ذلك الاسم نسبة إلى قائديها، وهما الشقيقان عمر وعبد الله موتي (كلاهما غير مدرج في القائمة)[٦١]. وإلى جانب الأعضاء الأساسيين الذين يصل عددهم إلى بضع مئات، تكتسب جماعة موتي قوة من المتعاطفين معها ومؤيديها على الصعيد المحلي داخل شبكات العشائر[٦٢]. وقد بدأ حصار المقاتلين المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية لمدينة مراوي، الذي أسفر عن تشريد عشرات الآلاف من السكان وخلف العديد من الخسائر البشرية وأدى إلى إعلان الأحكام العرفية، عندما كادت السلطات الفلبينية أن تعتقل اسنيلون توتوني هبيلون (QDi.204)، وهو قائد أحد الفصائل التابعة لجماعة أبو سياف (QDe.001) الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية[٦٣]. ويلقب هبيلون باسم ”أمير“ تنظيم الدولة الإسلامية في الفلبين[٦٤]. وقد اتخذ هو وفصيله قرارا استراتيجيا بمغادرة جزيرة باسيلان الصغيرة والتماس ملاذ في مراوي، وهي معقل جماعة موتي[٦٥]. وقد شنت جماعة موتي هجوما هناك لكي تعرقل اعتقال هبيلون[٦٦].

٦٠ - وحسب ما ورد في التقرير السابق للفريق، فإن جماعة موتي قد شاركت في قصف مدينة دافاو (انظر S/2017/35، الفقرة ٦٠). وبالإضافة إلى ذلك، يعتقد أن الجماعة كانت وراء محاولة تفجير سفارة

(٥٧) وزارة الداخلية في سنغافورة، ”Singapore terrorism threat assessment report 2017“، ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧. والتقرير متاح على الموقع التالي: www.mha.gov.sg/newsroom/press-releases/Pages/Singapore-Terrorism-Threat-Assessment-Report-2017.aspx.

(٥٨) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٥٩) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٦٠) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٦١) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء. وقد قتل أحد الشقيقين أو كلاهما في القتال الذي دار في مراوي.

(٦٢) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء. وقد قتل كثير من أعضاء الجماعة في القتال الذي شهدته مراوي.

(٦٣) من الجدير بالذكر أن هبيلون قد عجز عن توحيد صفوف جميع فصائل جماعة أبو سياف (QDe.001) تحت مظلة تنظيم الدولة الإسلامية.

(٦٤) تضمن عدد حزيران/يونيه ٢٠١٧ من المجلة الدعائية لتنظيم الدولة الإسلامية، رومية، التي تركز على الفلبين، مقابلة مع هبيلون أشير إليه فيها باسم ”أمير جنود الخلافة في شرق آسيا“.

(٦٥) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٦٦) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

الولايات المتحدة في مانيلا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، التي قصد بها استعراض مدى قوة الجماعة وإثارة إعجاب تنظيم الدولة الإسلامية الأم[٦٧].

٦١ - وقد ضعفت جماعة أنصار الخلافة في الفلبين، وهي جماعة أخرى شاركت في عملية قصف مدينة دافاو، عقب وفاة زعيمها محمد جعفر مجيد (الملقب باسم توكبوي ”Tokboy“) (غير مدرج في القائمة) في عملية قامت بها السلطات الفلبينية في أوائل عام ٢٠١٧[٦٨].

٦٢ - وينشأ خطر تنظيم الدولة الإسلامية في إندونيسيا من عدة جماعات، أبرزها المنظمة الجامعة المسماة جماعة أنصار الدولة، التي تضم جماعات موالية لتنظيم الدولة الإسلامية، والتي تشير إليها أصابع الاتهام في عدة هجمات وقعت في إندونيسيا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (انظر S/2017/467، الفقرتان ٣٠-٣١).

٦٣ - ويبرز الحصار المفروض على مدينة مراوي السمات الدولية للجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في الفلبين، ويمكن أن يجتذب المزيد من المقاتلين إلى ذلك البلد، مما يزيد من المخاوف بشأن العائدين والمتنقلين من الجمهورية العربية السورية والعراق، وكذلك بشأن من يستجيبون لدعوة الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الفلبين في حال تعذر السفر إلى سوريا أو العراق (انظر S/2016/830، الفقرة ٢٠).

٦٤ - وكما ذكر في التقرير السابق، يجتذب جنوب شرق آسيا بالفعل المقاتلين الإرهابيين الأجانب (انظر S/2017/35، الفقرة ٦٣). فوفقا للمعلومات المقدمة من الدول الأعضاء، لقي مقاتلون من شمال أفريقيا والشرق الأوسط ومنطقة شمال القوقاز التابعة للاتحاد الروسي بل ومن أمريكا الوسطى، بالإضافة إلى ماليزيين وإندونيسيين، حتفهم في القتال الدائر في جنوب الفلبين[٦٩]. وفي حالات معينة، كان المقاتلون الإرهابيون الأجانب الذين قبض عليهم بالقرب من الجمهورية العربية السورية يطلبون تحديدا ترحيلهم إلى جنوب شرق آسيا (انظر S/2017/35، الفقرة ٦٣). وعند وصول المقاتلين إلى أحد بلدان جنوب شرق آسيا، تسمح لهم سهولة اختراق الحدود البحرية في المنطقة بالتحرك بين إندونيسيا والفلبين وماليزيا دون اكتشافهم[٧٠].

٦٥ - وبالإضافة إلى المصادر المحلية للإيرادات المتأتية من الأنشطة الإجرامية، مثل الاختطاف طلبا للفدية والابتزاز والسرقة والتهريب (انظر S/2017/35، الفقرة ٦١)، يتدفق التمويل الخارجي إلى المنطقة، بما في ذلك من تنظيم الدولة الإسلامية الأم[٧١]. وعلاوة على ذلك، فإن حصار مدينة مراوي ربما يكون قد أدى إلى زيادة في الأموال، لأن المقاتلين تمكنوا من اجتياح عدد من المصارف[٧٢].

---

(٦٧) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٦٨) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٦٩) انظر Cielito M. Reganit, “Eight foreign fighters among militants killed in Marawi — Department of National Defense”, *Philippine News Agency*, 1 June 2017.

(٧٠) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٧١) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٧٢) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

٦٦ - وعلى مدى السنوات العدة الماضية، حل تنظيم الدولة الإسلامية محل الجماعة الإسلامية المرتبطة بالقاعدة (QDe.092) بوصفه المصدر الرئيسي للتطرف المصحوب بالعنف في المنطقة[٧٣]. وعلى الرغم من أن الجماعة الإسلامية كانت حريصة على عدم لفت الأنظار طوال الجزء الأكبر من العقد الماضي[٧٤]، فقد عملت في السنوات الأخيرة على إعادة بناء نفسها واسترداد قوتها، كما يتبين من اعتقال السلطات الإندونيسية عناصر الجماعة مؤخرا[٧٥]. ويُزعم أن الجماعة تعكف كذلك على إعادة بناء جناح شبه عسكري سري[٧٦]. ولم تعد شبكة الجماعة تتمتع بنفس الانتشار في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا كما كان الحال في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وتراجعت من كونها جماعة إرهابية إقليمية إلى جماعة وطنية[٧٧]. غير أنها قد تستغل تركيز السلطات الأمنية بشكل رئيسي على تنظيم الدولة الإسلامية من أجل إعادة تنظيم صفوفها[٧٨].

## ثالثاً - تقييم الأثر

### ألف - الأثر الواقع على الدولة الإسلامية في العراق والشام

٦٧ - بالإضافة إلى الانخفاض العام في إيرادات تنظيم الدولة الإسلامية الأم، الذي يعزى إلى حد كبير إلى الضغوط العسكرية المستمرة، فقد أُحرِز تقدم كبير في وقف تدفق التحف الأثرية التي أزيلت بصورة غير مشروعة من العراق والجمهورية العربية السورية. ولا يزال الفريق يتلقى معلومات تفيد بمصادرة تلك المواد من جانب سلطات الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، اعتمد مجلس الأمن، في الفقرة ١٧ من قراره ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، مجموعة من التوصيات التي قدمها الفريق منذ عام ٢٠١٤ وسبق أن وافقت عليها لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. ومن شأن تنفيذ الدول الأعضاء لتلك التدابير أن يساعد بشكل كبير في شل قدرة الجماعات الإرهابية على إيجاد الموارد عن طريق الاتجار غير المشروع بهذه الأصناف. وسيواصل الفريق العمل مع الدول الأعضاء ومع المنظمات الدولية ذات الصلة للتوعية بهذا القرار وما جاء به من تدابير. وحسب المشار إليه في الفقرة ٢٢ من القرار، سيسهم الفريق في إعداد تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار، الذي سيقدم إلى المجلس قبل نهاية عام ٢٠١٧.

(٧٣) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٧٤) على الرغم من ذلك، أُرسِلت عناصر من نشطاء الجماعة الإسلامية للقتال في الجمهورية العربية السورية مع جبهة النصرة لأهل الشام. انظر، على سبيل المثال، الموجز السردي لأسباب إدراج جمعية الهلال الأحمر الإندونيسية (QDe.147).

(٧٥) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء. فقد ألقي القبض، مثلاً، على مقاتلين من الجماعة، هما وينانرو وموريانتو (كلاهما غير مدرج في القائمة)، في شباط/فبراير ٢٠١٧.

(٧٦) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء. وانظر أيضاً Institute for Policy Analysis of Conflict, "The re-emergence of Jemaah Islamiyah", 27 April 2017.

(٧٧) المرجع نفسه.

(٧٨) المرجع نفسه.

٦٨ - وبالإضافة إلى التدابير التي انتهى إليها الرأي في القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، فإن استهداف عناصر تنظيم الدولة الإسلامية التي تيسر هذه التجارة باقتراح إدراج تلك العناصر في قائمة الجزاءات من شأنه أن يزيد من تعطيل هذا الجانب من جوانب الموارد المالية للتنظيم.

٦٩ - **وبالنظر إلى أن الدول الأعضاء قد ضبطت على مدى الاثني عشر شهرا الماضية عددا كبيرا من الأصناف التي أزيلت بصورة غير مشروعة من العراق والجمهورية العربية السورية، وفي ضوء الفقرة ١٠ من القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧)، يوصي فريق الرصد بأن تكتب اللجنة إلى الدول الأعضاء، لتشجع الدول التي صادرت آثارا مهربة ومصنوعات ثقافية مرتبطة ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بتمويل تنظيم الدولة الإسلامية على اقتراح إدراج ميسري هذه التجارة المعنيين في القائمة في إطار نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة.**

## باء - الأثر الواقع على تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب

٧٠ - وفقا لتقييم الدول الأعضاء، استمر تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى العراق والجمهورية العربية السورية في التباطؤ من معظم المناطق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما زالت هناك تدفقات لعدد صغير من الأفراد الذين يحاولون السفر من آسيا إلى مناطق النزاع. غير أن هذه التدفقات لا تشكل أعدادا كبيرة من الأفراد.

٧١ - ويتواصل تدفق العائدين إلى بلدانهم الأصلية وتدفق من ينتقلون من مناطق النزاع إلى مناطق أخرى، بما في ذلك مناطق النزاع الأخرى (انظر S/2017/35، الفقرتان ٧٤-٧٥). وعلى وجه الخصوص، يثير تدفق المنتقلين احتمال انتشار الخطر إلى الخارج من مناطق النزاع في العراق والجمهورية العربية السورية، مما قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الهشة أصلا في مناطق أخرى.

٧٢ - **ويوصي فريق الرصد بأن تكتب اللجنة إلى الدول الأعضاء لتنبهها إلى مسألة المنتقلين، ولتشجع الدول التي لم تقم بعد، وفقا لقوانينها وأنظمتها الوطنية، بالتواصل مع السلطات المحلية ذات الصلة والجهات الفاعلة من القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المالية، من أجل زيادة الوعي بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين ينتقلون إلى بلد ثالث بدلا من العودة إلى بلد جنسيتهم أو البقاء داخل مناطق النزاع، على أن تفعل ذلك.**

٧٣ - وفي داخل الدول الأعضاء، تضطلع أجهزة وسلطات محلية مختلفة بمسؤولية جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين. ويشكل ذلك تحديا للدول الأعضاء الراغبة في تبادل المعلومات مع الشركاء الجدد، حيث إن السلطة المسؤولة عن هذه المسألة في البلد الشريك لا تكون واضحة بالضرورة.

٧٤ - **ولذلك يوصي فريق الرصد بأن تكتب اللجنة إلى الدول الأعضاء لتشجع الدول التي لم تقم بعد، وفقا لقوانينها وأنظمتها الوطنية، بتعيين مركز تنسيق خاص بمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين، على أن تفعل ذلك، من أجل تسهيل تبادل المعلومات ذات الصلة فيما بين الدول الأعضاء. ويمكن تصميم مراكز التنسيق الجديدة هذه على غرار مراكز التنسيق القائمة لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالجزاءات.**

# رابعاً – تدابير الجزاءات

## ألف – تجميد الأصول

### الجمارك

٧٥ – بدأ الفريق في العمل مع وكالات الجمارك والمنظمات الدولية ذات الصلة، ولا سيما منظمة الجمارك العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من أجل التوعية بمسألة تطبيق تجميد الأصول على حركة السلع على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، شارك الفريق في عدة اجتماعات وحلقات عمل لموظفي الجمارك في الدول الأعضاء.

٧٦ – وينبغي التشديد على أن تجميد الأصول ينطبق بصورة عامة على أي نوع من الموارد الاقتصادية، بما في ذلك السلع القابلة للتبادل التجاري الدولي. وهو ينطبق أيضا على المعاملات المباشرة وغير المباشرة (انظر القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الفقرة ٢ (أ)). وينبغي للوكالات الجمركية ألا تقصر اهتمامها على شحنات البضائع الموجهة من الأفراد أو الكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة وإليهم، وإنما عليها أن تهتم أيضا بالشحنات التي قد تكون موجهة إلى وسيط غير مدرج والتي تعود بالفائدة في نهاية المطاف على أفراد أو كيانات مدرجين في القائمة.

٧٧ – ويمكن كذلك أن يشكل التحليل الذي تجريه الوكالات الجمركية لتدفق السلع مصدرا للمعلومات أو للإنذار المبكر فيما يتعلق بإمكانية تنقل الأفراد ذوي الصلة. ويمكن أن ينطبق ذلك في الحالات التي يتم فيها شحن البضائع قبل سفر شخص معين أو عندما تتلقى وكالة الجمارك معلومات تتعلق بتدفق البضائع (مثل تلك التي يتم شحنها بواسطة حاويات بحرية) قبل فترة طويلة من تلقى أجهزة مراقبة الحدود معلومات تتعلق بالتحرك المتزامن للأفراد المرتبطين بتلك البضائع.

٧٨ – وقد علم الفريق أن وكالات الجمارك، في بعض الحالات، وبخاصة عندما لا تكون مدمجة في النظام الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لا يكون لديها وضوح كاف بشأن دورها المحدد فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات تجميد الأصول. ولذلك، فإن تلك الوكالات قد لا تتحقق من احتمال وجود أفراد أو كيانات مدرجين في القائمة ضمن سلسلة الإمداد ذات الصلة.

٧٩ – **ويوصي فريق الرصد بأن تكتب اللجنة إلى الدول الأعضاء لتطلب إلى الدول التي لم تقم بعد بتوعية وكالات الجمارك بشأن دورها الحاسم في منع إمدادات السلع المباشرة أو غير المباشرة إلى الكيانات والأفراد المدرجين في القائمة، وفي تجميد السلع التي يسيطرون عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على أن تفعل ذلك.**

٨٠ – وتوخيا للفعالية في تنفيذ الضوابط، تعتمد وكالات الجمارك على توافر المعلومات المتعلقة بالأفراد والكيانات التي تعمل بالنيابة عن الأفراد والكيانات المدرجين في القائمة أو باسمهم. وكثيرا ما يلاحظ الفريق صعوبات على الصعيد الوطني في تبادل هذه المعلومات بين أجهزة الجمارك وأجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات والأمن ذات الصلة.

٨١ – **ويوصي فريق الرصد بأن تكتب اللجنة إلى الدول الأعضاء لتشجيع الدول التي لم تقم بعد، وفقا لقوانينها وأنظمتها الوطنية، باستكشاف تدابير، من قبيل إنشاء وحدة استخباراتية**

**مخصصة، لتعزيز تبادل المعلومات بين وكالات الجمارك وأجهزة إنفاذ القانون والاستخبارات والأمن ذات الصلة، على أن تفعل ذلك.**

٨٢ - ويحاول البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع لمنظمة الجمارك العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التصدي لهذا التحدي. ويهدف البرنامج إلى مساعدة الحكومات على وضع اختيارات وضوابط فعالة للحاويات لمنع الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود، من خلال إنشاء وحدات مشتركة بين الوكالات لمراقبة الموانئ تتألف من أفرقة لتحليل المخاطر والتفتيش البدني من مختلف وكالات إنفاذ القانون، بما في ذلك وكالات الجمارك والشرطة والاستخبارات. ويشارك حاليا في البرنامج ١٨ بلدا يجري تمويلها و ٣٦ بلدا من بلدان التنفيذ في مناطق مثل غرب وشمال وشرق أفريقيا ووسط وجنوب وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وغرب البلقان. ووحدات مراقبة الموانئ مجهَّزة لتبادل المعلومات مع نظرائها في البلدان الأخرى باستخدام تطبيق آمن للاتصالات وضعته منظمة الجمارك العالمية.

٨٣ - **ويوصي فريق الرصد بأن تكتب اللجنة إلى الدول الأعضاء لتشجيع الدول التي لم تشارك بعد في البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع لمنظمة الجمارك العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أو تموله، على أن تفعل ذلك.**

### الاختطاف طلباً للفدية

٨٤ - على الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات على اتخاذ مجلس الأمن لقراره ٢١٣٣ (٢٠١٤)، الذي أهاب فيه بالدول الأعضاء أن تحول دون استفادة جماعات الإرهابيين من مدفوعات الفدية، لا يزال الاختطاف طلبا للفدية إحدى الوسائل الرئيسية التي يستخدمها عدد من الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة لجمع الأموال وضمان بقائها.

٨٥ - وبالنسبة للكثير من الجماعات المدرجة في قائمة مجلس الأمن، بما في ذلك جماعة أبو سياف[٧٩]، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتنظيم القاعدة الأم، وجماعة بوكو حرام، وجبهة النُصرة، وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وحركة الشباب، وتنظيم الدولة الإسلامية، يبدو أن الفدية تشكل مصدراً هاماً للتمويل[٨٠]، أو أنها كانت كذلك في الماضي. ورغم أن إيرادات تنظيم الدولة الإسلامية من عمليات الاختطاف قد انخفضت عما كانت عليه في ذروتها في عام ٢٠١٤ (انظر S/2014/770، الفقرة ٥١)، فمن المحتمل أن تزيد في السنوات المقبلة مع ارتفاع الفوائد الحدية لتلك العمليات، وتقلُّص مصادر الدخل الأخرى، وعودة العاملين في المجال الإنساني والصحفيين إلى دخول المناطق المحررة (انظر S/2017/35، الفقرة ٢٤). ومنذ عام ٢٠٠٨، جمع الإرهابيون المدرجون في القائمة، بما في ذلك تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية والمنتسبون لهما وحلفاؤهما، ما يزيد كثيراً عن

(٧٩) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء. وفي عام ٢٠١٦، لجأت جماعة أبو سياف بشكل متزايد إلى عمليات الاختطاف البحرية.

(٨٠) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

٢٢٠ مليون دولار من مدفوعات الفدية[٨١]. وتمثل هذه المدفوعات مكاسب ضخمة بالنسبة للجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة، التي ليس لدى الكثير منها مصادر أخرى موثوقة للدخل[٨٢].

٨٦ - وقد أكد مجلس الأمن منذ فترة طويلة، سواء في قراره ٢٢٥٣ (٢٠١٥) أو قراراته السابقة، أن دفع مبالغ الفدية إلى الجماعات المدرجة في القائمة يشكل انتهاكا لتجميد الأصول.

**٨٧ - ولذلك، يوصي فريق الرصد بأن تكتب اللجنة إلى الدول الأعضاء لتسليط الضوء على أن مدفوعات الفدية لا تزال إحدى الطرق الرئيسية التي تتبعها الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة للحصول على التمويل، ولتذكيرها بأن دفع مبالغ على سبيل الفدية للجماعات المدرجة في القائمة ينتهك نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، بغضّ النظر عن كيفية دفع الفدية أو الجهة التي تدفعها.**

## باء - حظر السفر

٨٨ - واصل الفريق التعاون مع الدول الأعضاء ومنظمة الطيران المدني الدولي واتحاد النقل الجوي الدولي وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بشأن عدة حلقات عمل لمسؤولي الدول الأعضاء بخصوص تطبيق نظم المعلومات المسبقة عن الركاب. وفي أثناء زيارات الفريق إلى الدول الأعضاء، واصل التوعية بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) وناقش التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء عند تنفيذ تلك النظم.

٨٩ - وتشاور الفريق أيضا مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بشأن عمل تلك المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك قاعدة البيانات العالمية المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وسلطت الإنتربول الضوء على أنها قد استحدثت قدرة جديدة تتيح التعرف على سمات الوجه ويمكن للدول الأعضاء أن تستخدمها كأداة للتحقيق[٨٣]. وعلى الرغم من أن هذه الأداة غير متاحة حاليا لاستخدام موظفي الخطوط الأمامية عند نقاط التفتيش الحدودية، فإنها تتيح للدول الأعضاء التي تتحرى عن أشخاص إرسال صور إلى الإنتربول، التي ستستخدم برنامجها للتعرف على سمات الوجه لمقارنة تلك الصور إلكترونيا بالصور الموجودة في قاعدة بياناتها الخاصة بذلك، التي تتضمن جميع صور النشرات، بما في ذلك الصور المتاحة في قاعدة بيانات الإنتربول الخاصة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب وفي النشرات الخاصة للإنتربول - مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتسمح قدرة الإنتربول الجديدة هذه بتحديد هوية الأفراد من خلال السمات البيومترية. وبالإضافة إلى ذلك، تحتفظ الإنتربول بقاعدة بيانات لبصمات الأصابع[٨٤]، تشمل أيضا بصمات الأصابع المدرجة في النشرات الخاصة. ولذلك يظل من المهم أن تدرج الدول الأعضاء صور الأفراد المعنيين وبصمات أصابعهم عند اقتراح إضافات جديدة إلى القوائم.

(٨١) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٨٢) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(٨٣) المعلومات المتعلقة بهذه القدرة الجديدة متاحة على الموقع التالي: www.interpol.int/INTERPOL-expertise/Forensics/Facial-recognition.

(٨٤) المعلومات المتعلقة بقاعدة البيانات متاحة على الموقع التالي: www.interpol.int/INTERPOL-expertise/Forensics/Fingerprints.

٩٠ - وبالنظر إلى أن هذه القدرات البيومترية يمكن أن تستخدم أيضا في تحديد هوية الأفراد المدرجين في قاعدة بيانات الإنتربول الخاصة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وبالنظر إلى أن قاعدة البيانات هذه أداة عالمية هامة تساعد الدول الأعضاء على وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين والمنتقلين، من المهم أن تقدم الدول الأعضاء المعلومات البيومترية لدى اقتراحها إدراج بعض الأفراد في قاعدة البيانات العالمية هذه.

٩١ - **ويوصي فريق الرصد بأن تكتب اللجنة إلى الدول الأعضاء لتسلط الضوء على قدرة الإنتربول على مضاهاة الصور وبصمات الأصابع تلقائيا، ولتشجع الدول التي لم تقم بعد، وفقا لقوانينها وأنظمتها الوطنية، بإدراج البيانات البيومترية عند تقديمها معلومات عن الأفراد المصنفين كمقاتلين إرهابيين أجانب من أجل إدراجها في قاعدة بيانات الإنتربول، على أن تفعل ذلك.**

٩٢ - وخلال الزيارات القطرية المختلفة، تواصل الفريق مع ممثلي المنظمة الدولية للهجرة، الذين قدموا إحاطة إلى الفريق بشأن نظام تحليل المعلومات والبيانات الخاصة بالهجرة الذي تأخذ به المنظمة. ويتيح النظام للدول الأعضاء جمع المعلومات المتعلقة بالمسافرين ومعالجتها وتخزينها وتحليلها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمهاجرين. كذلك يمكن لهذا النظام أن يضم البيانات البيوغرافية، والبيومترية، وبيانات الدخول والخروج، والتأشيرات، والمركبات، ورحلات الطائرات والسفن[٨٥]. ويجمع النظام البيانات التي تسمح بتحديد هوية الأفراد المدرجين في القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تستخدمه الدول الأعضاء لتحديد هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين والمنتقلين.

## جيم - حظر توريد الأسلحة

٩٣ - لا يزال استمرار تدفق الأسلحة والذخائر إلى الجماعات المدرجة في القائمة يشكل مصدر قلق بالغ للدول الأعضاء والمجتمع الدولي. ويعود السبب في ذلك إلى سهولة اختراق بعض الحدود، وتحويل الأسلحة دون قصد، والصعوبات التي تواجهها الدول الأعضاء في مناطق النزاع في إبقاء الأسلحة التي تستخدمها قواتها العسكرية تحت سيطرتها المستمرة.

٩٤ - فعلى سبيل المثال، تفيد عدة دول أعضاء بأن الأسلحة والذخائر التي نهبت في ليبيا ما زالت تشكل أحد المصادر الهامة بالنسبة للمنتسبين لتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في شمال وغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وشددت الدول الأعضاء على أن أهم موردي الأسلحة ما زالوا يتمثلون في الشبكات الإجرامية الموجودة في ليبيا، في المناطق الواقعة بين بنغازي ومصراتة وسرت. وتقوم شبكات التهريب هذه بالتوريد لمجموعة واسعة من الجماعات، منها الجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية ولتنظيم القاعدة.

٩٥ - وأعربت بعض الدول الأعضاء عن قلقها إزاء استخدام وسائل النقل الجوي من جانب المقاتلين الإرهابيين الأجانب وحاملي النقدية وإزاء انعدام الضوابط، مما يؤدي إلى احتمال حدوث انتهاكات في قطاع الحركة الجوية الخاصة.

(٨٥) يمكن الاطلاع على معلومات إضافية على الموقع التالي: www.iom.int/sites/default/files/our_work/DMM/IBM/updated/MIDAS-brochure-3v1-en.pdf.

٩٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت عدة دول أعضاء أيضا تفاصيل عامة عن استخدام تنظيم الدولة الإسلامية لمختلف أنواع الطائرات بدون طيار. وقد أُبلغ فريق الرصد لأول مرة باستخدام التنظيم لتلك الطائرات في عام ٢٠١٤ (انظر S/2014/815، الفقرة ٤٩). وقد سلطت الدول الأعضاء الضوء على أن التنظيم يستخدم الطائرات بدون طيار وما يرتبط بها من لوازم بصورة ذات طابع ابتكاري متزايد، لا سيما في العراق والجمهورية العربية السورية. وكانت الطائرات بدون طيار التي تم تحديدها في ساحة المعركة في العراق والجمهورية العربية السورية هي أساسا نماذج متاحة تجاريا[٨٦]. وترى عدة دول أعضاء أن التنظيم بصدد استحداث القدرة اللازمة على تصميم وبناء طائرات أكبر بدون طيار، الأمر الذي سيسمح له على نحو متزايد بتسليح تلك الطائرات، مما يزيد من قدرته على توجيه الضربات عن بعد.

٩٧ - واستخدام الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة للطائرات بدون طيار ليست بأمر الجديد تماما[٨٧]. غير أن تنظيم الدولة الإسلامية قد أظهر قدرة متطورة على استخدام تلك الطائرات. وبالنظر إلى أن المنهجيات ''الناجحة'' تميل إلى الانتشار من منطقة نزاع إلى منطقة أخرى، فمن المهم محاولة التصدي بمزيد من الفعالية لاستخدام الطائرات بدون طيار.

٩٨ - **ويوصي فريق الرصد بأن تكتب اللجنة إلى جميع الدول الأعضاء لتسليط الضوء على هذا الاتجاه وعلى الخطر المتمثل في أن يمتد استخدام الطائرات بدون طيار إلى مناطق أخرى من مناطق النزاع، ولتشجيع الدول التي لم تقم بعد، وفقا لقوانينها ولوائحها الوطنية، بتسليط الضوء على هذه المخاطر في أوساطها التجارية المعنية صاحبة المصلحة في هذا الميدان، والتشجيع على ممارسة العناية الواجبة المعززة عند تصدير هذه الأجهزة إلى مناطق النزاع التي تعمل فيها الجماعات المنتسبة لتنظيم الدولة الإسلامية ولتنظيم القاعدة، ولا سيما في العراق والجمهورية العربية السورية، على أن تفعل ذلك.**

## دال - قائمة الجزاءات

٩٩ - ما برح الفريق يتلقى بانتظام معلومات مستكملة من الأمانة العامة، وقد أُبلغ مؤخرا بأن عملية إعداد نموذج البيانات الذي وافقت عليه اللجنة في عام ٢٠١١، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في الفقرة ٤٨ من قراره ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، قد اكتملت الآن. وفي أثناء تلك العملية، قدم الفريق عدة اقتراحات، منها ما يتعلق بأهمية ضمان أن يكفل نموذج البيانات الجديد أن توافق البيانات المتعلقة بالأفراد المدرجين في القائمة مع نظم المعلومات المسبقة عن الركاب، زيادةً في تيسير التدقيق الذي تقوم به الدول الأعضاء عملا بالفقرة ٩ من القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

١٠٠ - **ويثني الفريق على هذا الإنجاز ويوصي بأن تطلب اللجنة إلى الأمانة العامة، بعد إحاطة اللجنة علما بمزايا نموذج البيانات المعزز والخطوات التالية اللازمة لضمان الانتقال السلس من النموذج الحالي،**

(٨٦) تتراوح تكلفة الطائرات بدون طيار، وفقاً لما أفادت به الدول الأعضاء، بين ١٠٠ و ٠٠٠ ١ دولار.

(٨٧) وفقا لمعلومات قدمت لفريق الرصد، كانت المرة الأولى التي تستخدم فيها إحدى الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة الطائرات بدون طيار في عام ٢٠١٢.

**اتخاذ تدابير للترويج لنموذج البيانات المعزز لكي تستخدمه سلطات الدول الأعضاء المعنية والمستعملون النهائيون في قطاعي المال والطيران المدني والقطاعات الأخرى ذات الصلة.**

١٠١ - وبالإضافة إلى الابتكار التقني في نموذج البيانات الجديد، سيظل من المهم أيضا أن تبقى قائمة الجزاءات متوافقة مع أشكال أبسط من البرامج. فبعض الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة في القطاع الخاص لا تزال تستخدم برنامج إكسيل أو النسخ المطبوعة من القائمة للتحقق من بنود القائمة ومطابقتها. ولذلك، فإن الانتقال إلى نموذج بيانات جديد وأكثر تطورا ينبغي، في الوضع الأمثل، ألا يؤدي إلى إهمال احتياجات هؤلاء المستعملين.

## خامسا - أنشطة الفريق والتعليقات

١٠٢ - في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٧، أجرى الفريق ١٩ زيارة قطرية وذات طابع تقني. وواصل الفريق تعزيز نظام الجزاءات من خلال مشاركته على الصعيد الدولي في ٣٢ مؤتمرا واجتماعا وحلقة عمل، منها تلك التي عقدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والاتحاد الأوروبي، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعقد الفريق أيضا ثلاثة اجتماعات إقليمية لدوائر الاستخبارات والأمن تركز على التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات في شرق أفريقيا وبلدان الشمال الأوروبي وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. وأذكى الفريق الوعي بين الدوائر المشاركة فيما يتعلق بإمكانية استخدام نظام الجزاءات بوصفه جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، وشجع على تبادل المعلومات في كل منطقة بمزيد من الكثافة من أجل مواجهة هذا الخطر.

١٠٣ - وواصل الفريق مشاركته مع الكيانات والرابطات في قطاعات المال والطاقة والاتجار بالآثار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن الأوساط الأكاديمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق إشراك أصحاب المصلحة من القطاع الخاص المعنيين بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشارك في عدة حلقات عمل وفي اجتماع خاص نظمته مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل السلام والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وخلال تلك الاجتماعات، قام الفريق بالتوعية بأحكام نظام الجزاءات وقائمة الجزاءات. ويتعاون الفريق تعاونا وثيقا مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في إعداد تقارير الأمين العام الصادر بها تكليفات (انظر القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، الفقرة ٩٧). ولا يزال الفريق عضوا نشطا في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ويشارك في أفرقة عملها ومختلف حلقات العمل التي تعقدها. ويتعاون الفريق بنشاط مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومع الهيئات الإقليمية التي على غرارها. ويشارك الفريق أيضا في الفريق المعني بمكافحة تمويل تنظيم الدولة الإسلامية والفريق العامل المعني بمكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب التابع للتحالف العالمي لمواجهة داعش.

١٠٤ - ويرحب الفريق بتلقي التعليقات على هذا التقرير على العنوان التالي: 1267mt@un.org.

# المرفق

## الدعاوى المرفوعة من قبل أشخاص مدرجين في قائمة الجزاءات أو المتصلة بهم

١ - يرد أدناه وصف للطعون القانونية المعروف أنها ما زالت قيد النظر أو تم البت فيها مؤخرا فيما يتعلق بأفراد وكيانات مدرجين في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، أو رفعت اللجنة أسماءهم من القائمة.

### الاتحاد الأوروبي

٢ - رفضت المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي[١] الدعوى المرفوعة على المفوضية الأوروبية من كل من البشير محمد الفقيه وجمعة عبدربه وطاهر ناصوف ووكالة سنابل الغوثية المحدودة (الجميع تم شطبه من القائمة). فقد رأت المحكمة العامة أن المفوضية قد اضطلعت بالتزامها المتمثل في التزام الحرص والنزاهة في دراسة ما إذا كانت أسباب الإدراج في القائمة تستند إلى أسس سليمة في ضوء التعليقات التي أبدها الطرفان والأدلة المقدمة. ووجدت المحكمة العامة أيضا أن وكالة سنابل الغوثية المحدودة لم تكن لها مصلحة في الإجراءات لأنها لم تعد قائمة. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، رفضت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي الطعن المقدم من الطرفين في حكم المحكمة العامة[٢].

### باكستان

٣ - ما زالت الدعوى التي رفعتها مؤسسة الراشد الاستئمانية (QDe.005) بشأن تطبيق تدابير الجزاءات المفروضة عليها قيد النظر أمام المحكمة العليا لباكستان، في إطار استئناف الحكومة للحكم الصادر ضدها في عام ٢٠٠٣. ولا يزال طعن مماثل رفعته مؤسسة الأختر الاستئمانية الدولية (QDe.121) قيد نظر إحدى المحاكم العليا الإقليمية[٣].

٤ - وبالإضافة إلى الحالتين المذكورتين أعلاه، طعن أحد أمناء مؤسسة الإغاثة الباكستانية (المدرجة كاسم آخر لمؤسسة الأختر الاستئمانية الدولية (QDe.121) في تجميد حسابه المصرفي[٤].

### المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٥ - تضطلع المملكة المتحدة بإجراءات الدفاع في إطار طعون تطالب بالمراجعة القضائية لقراراتها المتخذة فيما يتعلق بإدراج أسماء عبد الباسط عبد الرحيم وعبد الباقي محمد خالد ومفتاح محمد المبروك في القائمة بموجب نظام الجزاءات هذا (الجميع تم شطبه من القائمة). ويسير العمل حاليا في هذه القضايا في شكل جلسات استماع تتعلق باستخدام الأدلة السرّية[٥].

---

(١) Judgment of the General Court of the European Union (Seventh Chamber), case T-134/11, *Al-Faqih and Others v. Commission*, 28 October 2015.

(٢) Judgment of the Court of Justice of the European Union (Eighth Chamber), case C-19/16P, *Al-Faqih and Others v. Commission*, 15 June 2017.

(٣) معلومات مقدمة من باكستان.

(٤) معلومات مقدمة من باكستان.

(٥) معلومات مقدمة من المملكة المتحدة.